

**تقرير** قديكون اجتماع «التحالف» في لندن، أمس، الأول منذ الصيف الماضي الذي لا ينتهي بإعلانات حرب صريحة، بل تواجه الدول بواقع الدعم «القليق» الذي تقدمه للعراق، في وقت بدا فيه أن المطلوب من الاجتماع هو التركيز على تداعيات الهجمات التي تعرضت لها فرنسا أخيراً

## العبادي يشكو لـ«التحالف» نقص السلاح.. والمال



العبادي وكيري خلال مؤتمرهما الصحافي في لندن أمس (إف ب)

لم يخرج الاجتماع الذي عقده وزراء خارجية 20 دولة مشاركة في «التحالف الدولي» في لندن، أمس، بإعلانات واضحة حول مسار العمليات التي تقودها الولايات المتحدة في العراق، في وقت غاب فيه الحديث العلني عن سوريا. وطغى على الاجتماع حضور رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، الذي حاول لفت أنظار المشاركين إلى أن حربهم المعلنة ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» لم تؤت ثمارها المزعومة بعد، فيما تعاني بغداد من سلسلة أزمات، أبرزها انخفاض أسعار النفط وتدابيرها

بسبب مشاكلنا المالية وتلك المتعلقة بالموازنة». وكان العبادي قد تطرق في كلمته خلال الاجتماع إلى الأزمة المالية، مشيراً إلى «ضرورة أن تكون هناك مساعدة حقيقية للعراق»، مشدداً في الوقت ذاته على «ضرورة إعادة جدولته ما بذمة العراق من ديون في ما يخص عقود الأسلحة، مع الحاجة إلى التسليح الآني وتأجيل الدفع إلى وقت لاحق». ورأى أن «دور التحالف الدولي مهم»، لكنه دعا إلى «زيادة الضربات الجوية وتسليح قواتنا وتدريبها، بالإضافة إلى المساعدات المالية لدفع تكلفة الحرب وهزم عصابات داعش».

وفي حديث إلى وكالة «أسوشيتد برس»، اشتكى رئيس الوزراء العراقي، أول من أمس، من عدم التسريع في التسليح وفي تنفيذ تعهدات تدريب القوات العراقية. وقال: «قليل الكثير... لكن (وجدنا) القليل جداً على الأرض».

وخلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الأميركي جون كيري ونظيره البريطاني فيليب هاموند، أعلن العبادي، أمس، أن «العراق بحاجة إلى أسلحة، ولدى المجتمع الدولي القدرة على تزويده بالأسلحة التي يحتاج إليها». وأضاف «أنا شخصياً هنا للحصول على مزيد من الدعم من شركائنا».

**هاموند: نحتاج إلى نحو عامين لطرد «داعش» من العراق**

على المالية العامة للبلاد وعلى العمليات العسكرية. وفي هذا الصدد، قال العبادي، خلال مؤتمر صحافي في لندن عقب اجتماع «التحالف»، «نزلت أسعار النفط إلى نحو 40 بالمائة من مستوياتها في العام الماضي. واقتصاد العراق وموازنته يعتمدان بنسبة 85 بالمائة على النفط، وهذا أمر كارثي بالنسبة إلينا». وأضاف «لا نريد حدوث انتكاسة لجيشنا».

جون كيري، مفتتحاً الاجتماع الذي عقد في «لانكستر هاوس»، إن محاربة تنظيم «الدولة الإسلامية» يشكل «تحدياً لهذا الزمن». وأعلن كيري «وقف تقدم الدولة الإسلامية في العراق والتخفيف من مواردها المالية وقدرتها على جلب مقاتلين أجنبي»، قبل أن يستدرك قائلاً: «لا يزال أمامنا الكثير من العمل». وتعقيباً على الهجمات الأخيرة في فرنسا، قال إن «الخلايا النائمة» موجودة منذ أعوام عدة «فهذه المجموعات لديها مشاريع اعتداءات منذ وقت طويل ضد المصالح الغربية»، مشيراً إلى «بن لادن و11 أيلول في نيويورك». وقال كيري إن الاجتماع يمثل

مضيفاً «إننا نسعى إلى تخفيف منابع تمويل داعش وهزيمة الفكر الذي يمثله ويجب تعزيز الجيش العراقي». وتابع: «سنواصل ضرب المتطرفين»، موضحاً أن «الولايات المتحدة ستعمل على تدريب 12 لواء في العراق والمعركة لن تكون قصيرة الأمد». وبحث وزراء 20 دولة من «التحالف الدولي»، بما فيها دول عربية وتركيا، خلال اجتماع لندن، أمس، العمليات في العراق وسوريا وكيفية الرد على خطر «الجهاديين» الأجانب الذي تصاعد الحديث حوله بشكل ملح بعد الاعتداءات الأخيرة في فرنسا. وقال وزير الخارجية الأميركي

لكنه أشار إلى أن القوات المسلحة العراقية حصلت أخيراً على مزيد من الأسلحة. وقال «تلقينا شحنة سلاح أميركية وسندفع ثمن تلك الأسلحة عند ارتفاع أسعار النفط»، دون ذكر مزيد من التفاصيل عن تلك الأسلحة. من جهته، قال كيري إن «غارات التحالف أوقفت توسع تنظيم داعش في مناطق هامة، مجبرة إياه على التراجع في مناطق أخرى»، لافتاً إلى أن «غايتنا هي تحرير المناطق التي يسيطر عليها داعش وتمكين ضحاياها من إعادة بناء حياتهم مجدداً». واستطرد قائلاً: «قضينا على نحو 50% من قادة داعش (سوريا والعراق)».

**تقرير**

## عباس يختبر ولاء الفتحاويين بقطع الراتب

الوطني ويريد تقزيم فتح». ويرى شمالي وزيادة، وآخرون، أن «تقزيم قيديهم» جاء بناء على «تقارير كيدية» من بعض زملائهم الذين يسعون إلى توسيع الفجوة بين عباس ودحلان، أملاً أن يعود الرئيس عن «خطوته غير المبررة بمسوغ قانوني أو ارتكاب جرم على يد المجددين». من وجهة نظر أخرى، فإن دحلان قد ينتهز هذه الفرصة لتعزيز الملتفتين حوله إذا ما أصر عباس على توسيع دائرة قطع الرواتب، لكن الأول لن يستطيع فعل ذلك بسرعة، فهو بحاجة إلى المزيد من الأشهر لرؤية هل سيفصل آخرون من «فتح» حتى يعمل، لو كان قادراً، على تأمين رواتبهم، سعياً إلى إنشاء حالة شبه حكومية، أو وضع تنظيمي واضح داخل الحركة. وإذا وفر دحلان لعناصره بدلاً مالياً فإن المشهد يخلص إلى حالة كارثية، إذ تعجز «حماس» والسلطة عن صرف راتب كامل لموظفيها، فيما يساند دحلان عناصره بقوة، مع الانتباه إلى فارق العدد.

على الولاء، فسرعان ما أعلى عدد ممن قطعت رواتبهم صوتهم، ومنهم علاء شمالي الذي قال: «أنا مع الشرعية الفتاوية، ومع الرئيس محمود عباس. نحن انتخبناه وبقي هو شرعيتنا حتى إجراء انتخابات رئاسية وتغييره ديموقراطياً»، موضحاً أنه لم يكن يعلم أن الفعالية التي دُعي إليها، قبل أسابيع، ستكون مساندة لدحلان، وإلا «لما حضرتها من الأساس». الحال تكررت مع العميد عبد الجواد زيادة، الذي أكد قائلاً: «لسنا أتباع دحلان ولا ننتهي إلى جماعة أخرى في فتح... نحن أبناء الفتح لا غير»، مستدركا: «كل من يحاول تفتيت الحركة بين دحلان وعباس، يصغر المشروع

إلى مرحلة صاروا يخشون لفظ اسم دحلان أمامه أو حتى في الغرف المغلقة، مضيفاً: «عباس يستخدم قضايا فساد إداري ومالي وأخلاقي ارتكبها عدد من المسؤولين ويهددهم بفضحهم ومقاضاتهم إذا أعلنوا معارضتهم له، ومن هؤلاء متحدثون باسم الأجهزة الأمنية والحكومة والحركة، سابقون أو حاليون». ويتابع المصدر: «في رام الله يصمت الجميع، فيما يرتعب آلاف الموظفين في غزة من فكرة قطع رواتبهم»، كاشفاً أن هذه الدفعة (220) لن تكون الأخيرة، بل «باللون اختبر للفتحاويين من أجل حثهم على تقديم الولاء لعباس». لم يمض وقت كثير على رهان عباس

غزة بالقوة»، كما يؤكد عدد من كوادر وقادة «فتح» ممن رصدت إفاداتهم، مع تحفظهم على التصريح بأسمائهم خوفاً من قطع رواتبهم بصورة نهائية. ويرى هؤلاء أن أبو مازن يراهن على إصابة «عصفورين بحجر واحد»، إذ يضرب «المصالحة الدحلانية» الحمساوية، بعد أن يُثبت لـ«حماس» أن دحلان غير قادر على الإيفاء بوعوده المالية لغزة إذا لم يستطع توفير رواتب لأنصاره، ومن ناحية أخرى فرئيس السلطة يعاقب «الدحلانيين» على تأييدهم قائدتهم الذي فصل من الحركة. في النقطة الأولى، رد القيادي المقرب من دحلان، سمير المشهراوي، بالقول إنهم باسروا «الإجراءات اللازمة لتوفير شبكة أمان مالية لعائلات من توقفت رواتبهم، وسيكون التنفيذ خلال أيام قليلة». كما رد المتضررون بإعلانهم أنهم سيخوضون «إجراءات قانونية» لاستعادة حقوقهم، وعقدوا يوم أمس اجتماعاً في غزة ناشدوا فيه الاتحاد الأوروبي ومؤسسات حقوقية بالضغط على حكومة التوافق لإعادة رواتبهم. إذا نجح عباس، يكون برايمهم قد حقق أحد مراديه، إما إحباط توافيق «حماس» ودحلان، أو التخلص نهائياً من غزة وأعبائها، إذ يؤكد مصدر مسؤول في رام الله، لـ«الأخبار»، أن أبو مازن أوصل المسؤولين والمستشارين من حوله

غزة، مساء كمال لا يمكن احتساب عملية تقزيم قيد (تجميد) 220 موظفاً فلسطينياً يتبعون سلطة رام الله على أنها خارجة عن أوامر مباشرة من رئيسها، محمود عباس، في ظل الحرب المفتوحة بينه وبين القيادي المفصول من «فتح»، محمد دحلان، أيضاً بأمر منه. جزء من تهديدات عباس بدأ يطبق بحق من هم حول دحلان على قاعدة أن «صاحب المال هو صاحب القرار»، تمهيداً للتهديد الأكبر بطرد غزة «المتمردة» من ملعب السلطة «بلا عودة»، إذا تحالف دحلان مع حركة «حماس»، التي لا ترى مانعاً

**عدد ممن أوقفت رواتبهم نفوا أي صلة لهم بأخبار دحلان**

في ذلك ما دام «يخدم الوطن والمواطن». ويمراجعة سريعة لكشف الأسماء التي أوقفت رواتب أصحابها، واكتشفوا ما جرى لهم مع صرف حكومة التوافق 60% من رواتب الشهر الماضي (بسبب العقوبات الإسرائيلية)، يظهر أن المتضررين هم من أصحاب الرتب العالية، وأن جزءاً منهم «حُملوا عبء المواجهة في الانتفاضة الأولى والثانية، وتبعات سيطرة حماس على



غادرت أمس ست حافلات مسافرت في اليوم الأخير من الفتح الجنوبي لمصير رفح (إف بي إيه)

والمحاولة استيضاح الخطوات المقبلة، حاولت «الأخبار» التواصل مع مسؤولين في السلطة، فأكدت وزارة المال أنه لا معلومات لديها عن هذه القضية، فيما أغلق المتحدث باسم الأجهزة الأمنية، عدنان الضميري، هاتفه بعد تصريحاته الأخيرة التي أدلى بها في الموضوع.